المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/07/2015

رسالة الاتحاد

أسطورة المعتقلين الصحراويين

أخرج زعيم الانفصاليين من قبعة العيد، أسطورة جديدة سماها «المعتقلين الصحراويين في السجون المغربية»، وذلك في رسالة مليئة بالتهويمات الجزافية وقاموسها التصعيدي، الذي يغطي حقائق الواقع باستيهامات العجز المزمن عن تغيير حقائق الأرض والسياسة.

ومن هذه الحقائق أن الذين يصنفهم الزعيم الانفصالي في خانة المعتقلين الصحراويين، هم كمشة من السجناء الذين ارتكبوا العديد من الجرائم، في قضية «اكديم ازيك»، والتي فشلت فيها قوات الطابور الانفصالي في الداخل في فرض «دويلة الخيام» في العيون المغربية، وارتكبت ولأجل ذلك، جرائم أرادتها بدافع سياسي.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصنفوا، طبق المعايير الحقوقية الدولية، في خانة معتقلي الرأي.

وحسب كل الملاحظين، ومنهم الغالبية الساحقة من المتتبعين الدوليين والحقوقيين، الذين لم يثبت قبلا مساندتهم لأطروحات الانفصال أو تبنيهم مواقف مسبقة من النزاع المفتعل في أقاليمنا الجنوبية، فإن كل شروط المحاكمة العادلة قد تم توفيرها في المحاكمة التي تابعتها وسائل الاعلام الوطنية والدولية، بما فيها وسائل إعلام جارة مساندة لأطروحاتهم.

الأوضاع في السجن، كما وقفت عليها آليات حماية حقوق السجناء، تتسم كلها بدرجة كبيرة من الملاءمة مع معايير الاعتقال الدولية، وهم يتمتعون بكل حقوقهم، من التطبيب إلى التغذية والزيارات العائلية، في ظروف تفوق العادية.

الحقيقة الثالثة التي يقف عليها العالم هي أن المحكمة العسكرية، التي نظرت في ملفهم وأدانت من يستحق الإدانة منهم بجرائمهم، أصبحت منذ فاتح يوليوز من السنة الماضية، في وضع جديد. وقد كان المجلس الوطني لحقوق الانسان قد رفع مذكرة في الموضوع تمت الاستجابة إليها من أعلى سلطة في البلاد وتم إلغاء متابعة المدنيين، كيفما كانت صفتهم ،أمام القضاء العسكري، وهو القرار الذي لقي الترحيب دوليا وجهويا، من الساسة ومن الحقوقيين على حد سواء.

ومن المحقق أن الرأي العام الحقوقي، يعرف أن المغرب كان سباقا في مجال تنظيم القضاء العسكري، عن كل الدول في الدائرة العربية الإسلامية، ويساير المشرع الدولي، في الأفق الذي كرسته التجربة في العديد من الدول المتقدمة في البناء الديموقراطي.

وقبل هذا وبعده، فإن حقيقة الاوضاع التي تعيش فيها الآلاف من ساكنة تندوف وفي غيرها من معسكرات الاحتجاز، قد حولتهم الى سجناء حقيقيين في ظروف اعتقال تذكرنا بالمعتقلات الستالينية البائدة، ومعتقلات الموت حيث كل الشروط اللاإنسانية متوفرة للحط من كرامة الإنسان. وهذه هي الحقيقة. والرسالة الوحيدة التي يمكن أن توجه الى آلاف المعتقلين في تندوف هي الإعلان رسميا عن نهاية أسطورة الانفصال وكل الأساطير الأخرى المرافقة لها.

الصباح
يومية مغربية شاملة

الشروع في اختيار ملاحظي الانتخابات

مطالبون بعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت

4746/3

لم ينتظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحسم في احتمال تأجيل الانتخابات الذي تروج له الأحزاب، وأعلن شروع اللجنة الخاصة باعتماد ملاحظي الانتخابات، في تلقي طلبات الهيات التي تريد القيام بمراقبة العمليات الانتخابية.

وحدد المجلس، الذي يترأسه إدريس اليزمي، للهيات الحقوقية وتنظيمات المجتمع المدني، التي تشارك عادة في مراقبة الانتخابات، 30 يوليوز الجاري، آخر أجل لاستلام طلباتها، معلنا أن الكشف عن أسماء المراقبين والهيات المعتمدة، سيكون في أجل أقصاه 10 غشت المقبل.

وسيقوم المراقبون الذين سيتم اعتمادهم، بملاحظة انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر المقبل، وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر المقبل. وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، يترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس، ويتولى كتابتها العامة، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات العدل والحريات، والداخلية، والشؤون الخارجية والتعاون، والاتصال.

وينضاف إلى ممثلي الحكومة، ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛ وممثل عن الهياة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، ممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفتح المجلس، باب الترشيح أمام جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية و المنظمات غير الحكومية الأجنبية المؤسسة بصفة قانونية طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات.

واشترط المجلس، على تلك المنظمات، أن تملأ استمارات إلكترونية وتتقدم بالوثائق المطلوبة، كما حددت لها الشروط الواجب توفرها للقيام بملاحظ الانتخابات، في أن الملاحظين والملاحظات المقترحين، يتوجب ألا يكونوا دائرة من الدوائر الانتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها، وأن يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية.

وأعلن المجلس أن من حق ملاحظي الانتخابات، التنقل بسائر أرجاء التراب الوطني، للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات التي اعتمدوا من أجلها والحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية، وإمكانية إجراء لقاءات أو مقابلات مع المتدخلين فيها. وأقر المجلس أن الملاحظين، يحق لهم حضور التظاهرات والتجمعات العمومية المنظمة في إطار الحملات الانتخابية، وولوج مكاتب التصويت ومكاتب المركزية ولجان للقيام بمهام والتتبع لعملية الأصوات والإعلان النتائج، وكذلك التواصل مع مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع.

وأعلن المجلس أن الملاحظين، ملزمون باحترام سيادة الدولة ومؤسساتها وسلطاتها والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعدم الإخلال بالنظام داخل مكاتب التصويت موضوع عملية الملاحظة، واحترام النظام العام أثناء التجمعات والتظاهرات العمومية المنظمة بمناسبة الحملات الانتخابية، والإدلاء ببطاقة الاعتماد للسلطات العمومية ولرؤساء مكاتب التصويت، كلما طلب منهم ذلك وحمل الشارة التي تعدها اللجنة بغاية التعريف بهوياتهم.

ولم يخف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمله أن يتحلى الملاحظون المعتمدون، بمقتضيات القانون، حول الموضوعية والاستقلالية والنزاهة والحياد والتجرد وعدم التحيز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها، وعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت.

ونبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن الملاحظين ممنوعون من التأثير على حرية الاختيار عند الناخبين، وعدم إصدار بيان أو بلاغ أو تعليق أو تصريح لوسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية أو البصرية أو الإلكترونية قبل انتهاء العمليات الانتخابية، وقبل إعلان النتائج النهائية العامة للاقتراع.

امحمد خيي

مراقب دولي يتتبع سير العملية الانتخابية للعام 2007 (أرشيف)

المغرب خرج من الربيع العربي قويا ومستقرا... فلماذا يستهدفه «تنظيم الدولة»؟
في تطوان وطنجة ومكناس شبكات سرية تستهدف الفقراء وترسلهم للقتال في سوريا والعراق

إبراهيم درويش
JULY 20, 2015

لندن . «القدس العربي»: طرحت عملية سوسة التي قام بها جهادي تونسي ضد سياح على شاطئ المدينة الساحلية أسئلة حول استقرار دول شمال المغرب العربي باستثناء ليبيا التي تعاني من مشاكل وحرب بين الفصائل منذ الإطاحة بنظام الزعيم الليبي معمر القذافي.

وقد شهدت تونس أول انتفاضة عربية في عام 2011 ضد ديكتاتورية بن علي وفتحت الطريق أمام ما صار يعرف بالربيع العربي حيث تغيرت أنظمة وأطيح بأنظمة شمولية وشرع الباب من جديد لعودة العسكر، بعد فشل تجارب ديمقراطية في مصر وتونس وإن بدرجات متفاوتة.

ومن بين دول المغرب العربي التي استجابت للتحديات التي فرضها الربيع العربي كان المغرب حيث قام بعدد من الإصلاحات التي منحت الحكومة والبرلمان سلطات جديدة، لكنها لم تكن بدرجة كافية تعني تخلي الملك عن سلطاته التنفيذية وتفويضها للمؤسسات التشريعية في البلاد.

ولكن تحرك الملك محمد السادس كان كافيا لتجنيب بلاده الاضطرابات التي عانت منها دول أخرى. ولهذا ظل المغرب العربي يتمتع بقدر نسبي من الاستقرار.

ولكن صعود تنظيم الدولة الإسلامية والتهديدات التي بدأ يفرضها على دول المنطقة وتوسعه أعاد الانتباه لوضع المغرب ومسألة الإصلاح فيه، سواء كانت سريعة أم بطيئة.

وفاقم تدفق عدد من المتطوعين المغاربة في صفوف التنظيم من المخاوف، فهناك ما يزيد عن 1.500- 1.600 جهادي يقاتلون في صفوف التنظيم في سوريا والعراق حسب تقديرات الحكومة.

كما أن اكتشاف قوات الأمن المغربية لشبكات تجنيد للناشطين المغاربة واستهدافهم أبناء المدن الفقيرة أثار حالة قلق مما يمكن أن يفعله العائدون من ساحات القتال في بلادهم. وحفل الموضوع المغربي وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية باهتمام عدد من الصحف والدوريات الإنكليزية.

انفصام

ففي تقرير لمجلة «نيوزويك» أعده جوناثان برودر تحت عنوان «جهاد ضد جو لو» (جو لو هو اختصار لاسم المغنية والممثلة جنيفر لوبيز) حيث يقول إن النظرة الأولى للمغرب تشير إلى استمرارية الاستقرار، رغم استمرار الفقر والفساد ومعدلات البطالة بين الشباب المغربي- وهي مشاكل كانت مسؤولة بدرجة كبيرة عن اندلا ع الربيع العربي- وعانى المغرب من تهديد تنظيم القاعدة واستهدف بهجمات إرهابية في عام 2003 و2007 التي قتلت 46 شخصا في مدينة الدار البيضاء.

ورغم كل هذه التهديدات فالمغرب يعيش حياة سياحية وفنية تستقطب إليه نجوم الفن في العالم من فاريل ويليامز وستينغ ومارون5 وجنيفر لوبيز الذين شاركوا في مهرجان الرباط وأمام أكثر من 160.000 مشاهد رغم اعتراض عدد من المشائخ على طريقة أداء ورقص لوبيز وقدموا دعوى قضائية ضدها.

وتعلق سارة فوير من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى على الوضع في المغرب بأنها تعبير عن حالة «انفصام في الشخصية»، فمن جهة يعيش البلد قدرا من الاستقرار ومن جهة أخرى يذهب أبناؤه للقتال مع الجماعات الجهادية.

ومرجع هذا التناقض هو الخصوصية المغربية النابعة من اتباع مذهب الإمام مالك وانتشار الصوفية في البلاد، وهناك بعد آخر يتعلق بما جرى لدول الربيع العربي التي عانت من ويلات الحروب والانقسام.

ويضيف التقرير إلى ان خبراء الشرق الأوسط ثمنوا الخطوات التي اتخذها العاهل المغربي حيث تحرك بعد توليه السلطة في عام 1999 سريعا لوقف الاعتقالات والتعذيب وحالات الاختفاء التي رافقت حكم والده الملك الحسن الثاني.

ورد الملك محمد السادس على التظاهرات التي خرجت إلى الشوارع بداية الربيع العربي بعدد من الخطوات التي أبعدت مخاطر التفكك والاضطرابات

عن المغرب. فقد أعلن عن دستور جديد للبلاد وفي نهاية عام 2011 نظم انتخابات برلمانية أدت لفوز حزب العدالة والتنمية حيث أصبح أمينه العام عبد الإله بن كيران رئيسا للحكومة المغربية. ومنح الملك سلطات جديدة للبرلمان باستثناء الشؤون الأمنية والخارجية والدينية التي لا تزال بيد الملك.

إلى متى؟

والسؤال هو إلى متى سيحافظ المغرب على استقراره؟ وهل ستقضي مشاكل البطالة والفساد على جهود الإصلاح وتعيد المتظاهرين للشوارع.

ويرى كاتب التقرير أن التنازلات التي قدمها الملك والخوف من انتقال عدوى مشاكل دول الربيع العربي إلى بلاده هو ما خفف من حدة المعارضة.

لكن حاييم مالكا من معهد الدراسات الدولية والإستراتيجية يرى أن إصلاحات المغرب ركزت فقط على الأمور المتعلقة بالدستور، ولكنها تجاهلت الأسباب التي تؤدي لعدم الاستقرار مثل غياب فرص العمل والإحساس بالتهميش والحرمان والشعور بالظلم وهي مشاكل عامة يعاني منها معظم سكان المنطقة خاصة قطاع الشباب.

ويظل استقرار المغرب مهما للمصالح الأمريكية التي تتعاون مع الأجهزة الأمنية المغربية لملاحقة التهديدات الإرهابية في المنطقة، ويشارك المغرب في الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وبالإضافة للمساعدات العسكرية قدمت واشنطن للرباط مليار دولار لزيادة معدلات التوظيف.

إلا أن جهود الملك لرفع مستويات البطالة أدت لنتائج مريحة. وبمساعدة من مستثمرين سعوديين حقق بعض النجاحات في توليد الطاقة من الريح والطاقة الشمسية للتعويض عن نقص النفط في البلاد. وأعادت الحكومة إصلاح مدينة طنجة والتي كان مقصد السياح حيث إعطاء الطرق وجها جديدا وافتتحت فنادق وأصلح الميناء.

واستثمر الملك في الصحراء الغربية في مجال البنية التحتية والسكن. ورغم كل هذا فأداء البلاد في مجال الزراعة والصناعة البطيء وزيادة معدل البطالة بنسبة 31%.

ويتوقع ان يتضاعف الناتج المحلي العام بنسبة 5% هذا العام إلا أن اقتصاديين يرون أن مشاريع الملك خاصة الإسكانية لم تفد إلا الحلقة المحيطة به. وبدون فتح فرصة التنافس الاقتصادي كي يستفيد كل المغاربة من المشاريع الحكومية فلن يتحقق النمو الاقتصادي المرجو.

ويرى التقرير أن الفساد أثرعلى معدلات البطالة، خاصة من لم يستفيدوا من مشاريع الملك. وكما كشفت وثائق ويكيليكس عام 2010 في برقيات أرسلها دبلوماسيون أمريكيون أشاروا فيها إلى أن القصر حاول إجبار رجال الأعمال لمنح منافع لشركة يملكها الملك. وفي عام 2011 قام مستشارو الملك بتنويع ملكيته للشركات التي توزع المنتجات الغذائية وهو ما خفف الوضع على الطبقات الدنيا التي كانت تتأثر من ارتفاع الأسعار.

دور الأمن

ومن الأمور الأخرى التي تحافظ على استقرار البلاد تلك المتعلقة بالأجهزة الأمنية التي يسيطر عليها الملك. وكان المغرب من الدول التي احتجزت فيها وكالة الاستخبارات الأمريكية «سي آي أيه» مشتبها بانتمائهم لتنظيم القاعدة.

وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشول) صدر في أيار/مايو أثارت فيه قضية تعذيب المعارضين للحكومة لكن الناشطين يقولون إن الوضع لا تمكن مقارنته بما كان يحدث في عهد الملك الحسن الثاني.

وينقل عن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي دريس اليازمي ان التعذيب ليس مبرمجا كما كان في الماضي ولم يستبعد وجود بعض الحالات.

ولكن تهديد المتطرفين الإسلاميين أدى لزيادة السلطات الأمنية رقابتها لهم، خاصة بعد تفجيرات الدار البيضاء وفي الفترة الاخيرة اعتقلت السلطات 10 أشخاص قالت إنهم يقومون بتجنيد أشخاص للقتال مع تنظيم الدولة في العراق وسوريا.

ظروف جيدة

وتعتبر ظروف الركود ومعدلات البطالة أرضية خصبة لتنظيم الدولة الإسلامية حيث انتعش في الدول المفككة والفاشل.

وتساءل روبرت لوني بمقال نشرته مجلة «فورين بوليسي» (9/7/2015) عن السبب الذي يجعل تنظيم الدولة يستهدف المغرب

وأشار فيه للنشاط الأمني الذي يشهده المغرب من اعتقال خلايا نائم. وقال لوني إن مظهر الخوف من المقاتلين المغاربة مع تنظيم الدولة نابع من عودتهم وقد تعلموا أساليب القتال. ولكن مستوى العمليات التي سينفذها العائدون يعتمد على طبيعة الحنق الذي يسود في البلاد. ومن هنا يرى الكاتب ضرورة البحث عن مدخل إبداعي يجمع، كما يقول بين أفضل مبادئ الاقتصادي الغربي والإسلامي من جهة ومدخل روحي يرفض التطرف

وإن حدث هذا فسيكون المغرب قادرا على المرور من الأزمة وقد يتحول إلى نموذج للدول التي تواجه تهديد تنظيم الدولة الإسلامية.
وفي الوقت الذي نجحت فيه إصلاحات الملك الدستورية في نزع فتيل التوتر بالبلاد وإن بشكل مؤقت، إلا أن هناك حاجة ماسة في ظل التهديد الجديد للبحث أفكار جديدة تبعد المخاطر عن البلاد.
فقد كان المغرب هو البلد الوحيد من الذي خرج قويا من بين الدول التي حل عليها «الربيع العربي».
ومثل برودر في «نيوزويك» يرى لوني أن قدرة الحكومة المغربية على حل الأزمة الاقتصادية كفيل بإنهاء حالة الحنق.
فقد تأثر المغرب في الفترة ما بين 2008- 2009 بالأزمة الاقتصادية العالمية، ما أدى لتراجع تحويلات المغاربة في الخارج.
ورغم زيادة نسبة النمو بنسبة 4.6% في الفترة ما بين 2000- 2010 إلا ان معدلات الأمية والبطالة لم تتحسن في وقت زاد فيه الفساد والمحسوبية.
وفي هذا السياق يشير لوني لجهود الملك وحكومة العدالة والتنمية لمأسسة الإصلاح الإقتصاد ونشر الديمقراطية من «أسفل إلى أعلى» عبر منح السلطات المحلية سلطات أوسع فيما وعدت حكومة بن كيران بتحسين مناخ الإستثمار وخلق فرص عمل وتطبيق القانون ومحاربة الفساد. لكن تراجع النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2011- 2014 وزيادة معدلات البطالة التي يرى لوني أنها مثيرة للقلق خاصة بين الشبان.
وتصل إلى نسبة 39.9% بين الشبان القادمين من المراكز الحضرية. وهو ما يزيد حالة الأحباط بين الشباب المؤهل منه وغير المؤهل.
ويعتقد الكاتب أن الأداء الفقير للإقتصاد المغربي لا علاقة له بالنموذج ولكن بطريقة تطبيقه، خاصة في مجال الحكم الذي ركز على تشريع القوانين أكثر من تطبيقها.
ويضاف إلى هذا إهمال قوانين حقوق الإنسان التي ضمنت في دستور عام 2011.
ويعتقد لوني أن حذر الحكومة في تطبيق النموذج الإصلاحي كان عاملا في بطء العملية الاقتصادية، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية الفكرة الصينية للمأسسة المتدرجة. ولكنها لم تقم بإحداث تغييرات دراماتيكية والتزمت وهي تبحث عن طرق لتحسين الاقتصاد بالتغيير التدريجي.
ويرى الكاتب أن جزءا من مشكلة النمو في المغرب مرتبطة بعدم وجود تنسيق بين الوزارات المسؤولة عن عملية الإصلاح، فحزب العدالة والتنمية لا يسيطر على عدد من الوزارات الرئيسية التي يتعامل وزراؤها مع القصر مباشرة، وهو ما يؤثر على طبيعة النمو الاقتصادي لأن كل وزارة تعمل من أجل تحقيق أهدافها.
وعليه فحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تتطلب استكمال عملية الإصلاح/التحول الاقتصادي عبر توزيعه وتنويعه وزيادة الإنتاج، وهو ما يجعل البلاد قادرة على مواجهة مخاطر تنظيم الدولة.
ولا بد من مدخل براغماتي للتنمية وأن يقوم الملك بـ»إقراض» بعض سلطاته للحكومة من أجل التغلب على معارضة المصالح الخاصة. ويشير الكاتب أن مدخل الإصلاح التدريجي في الصين نجح لأن الحكومة اختارت المدى الذي تريده للتقدم أماما.
ويرى الكاتب أن المغرب في حاجة ماسة للتغير حتى يدفع مخاطر تنظيم الدولة عنه. وفي الوقت الذي لا يزال امام البلاد خيار لإكمال التحول الاقتصادي إلا أن البديل عنه سيكون حربا وعنفا. ويربط الكاتب هنا خيار التغيير باختيار الملك.

استهداف الفقراء

وفي الوقت الحالي يستهدف تنظيم الدولة الفقراء من المدن المهمشة، خاصة في المدن الشمالية الفقيرة مثل تطوان وطنجة ومكناس ونادور حيث تصل نسبة البطالة إلى 20% ونسبة الأمية 67%.
وفي تقرير لصحيفة «التايمز» (16/7/2015) نقلت بيل ترو عن عدد من الناشطين قولهم إن التنظيم ينشط عبر شبكة قوية ويحصل من يجند شخصا على على 500 يورو. أما من يقنع بالسفر فيحصل على حياة جيدة ومال.
ونقلت تروعن رشيد 47 عاما صاحب «بسطة» للعطور أمام المسجد والذي كان عنصرا سابقا في تنظيم الدولة ومعتقل الآن داخل السجن في المغرب أن رجلا هادئا كان يحضر إلي كل ثلاثة أشهر ويجلس معي قرب كشك لبيع العطور أمام مسجد الحي في خوريبكة حيث تم تجنيده في الصيف الماضي.
ويقول رشيد إن الرجل أعطاه في البداية 500 درهم مغربي «وهو ما زاد من تجارتي وعاملني كأنني أمير».

ولم يكن الرجل الطيب في الحقيقة إلا جزءا من شبكة من الناشطين التي استهدفت الباعة المتجولين الذين كانوا يكافحون لتوفير احتياجات الحياة اليومية. وبعد ثلاثة أشهر أعطى الرجل رشيد 7.500 درهم لحجز تذكرة سفر إلى تركيا ومنها إلى سوريا.

وسافر رشيد إلى إسطنبول مع بائع متجول آخر من قرية أخرى وامرأة وابنها كانت تريد الانضمام إلى زوجها في مناطق تنظيم الدولة الإسلامية.

والتقاهم في المطار وسيط وبعد ثلاثة أيام وجد نفسه مع 50 مغربيا نصفهم نساء في غازي عينتاب وهم يحاولون قطع الحدود إلى سوريا.

ويتحدث رشيد «لم يكن هناك ماء أو طعام ولم يكن المهربون جيدين معنا وكانت المشاهد تشبه جهنم».

ويقول إنه هرب مع أنه كان يعرف سيسجن لو عاد إلى بلاده وأن 35 مغربيا من مدينة طنجة وما حولها سافروا في الشهر الماضي إلى سوريا.

ولم يكن الهدف دائما هو تحقيق المال فعبد العزيز (49) الذي يبيع رقائق البطاطا المصنعة اضطر للذهاب لأن زوجته ليلى مدرسة القرآن أقنعت للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في مسجدها، حيث شاهدت أشرطة للجيش السوري وهو يلقي براميل متفجرة على الأطفال السوريين «في يوم لم تأت من العمل واتصلت بي بعد أيام وطلبت مني الانضمام إليها في سوريا، وعندما رفض طلقته على الهاتف».

أما هشام، 21 عاما، من بلدة فنديق قرب سبتة التي تقع تحت الحكم الإسباني فقد أصيب برصاص أطلقه عليه قائده وأصابه في ظهره، وذلك عندما حاول الهروب من منطقة سيطرة تنظيم الدولة.. ويقول عمه عبدالقادر الذي يعمل سائق تاكسي عمومي أنهم شرحوا له عندما جندوه بأنه سيكون بطلا.

قال عبدالقادر أن هشام «شرح من السجن متحدثا عن وجود خلية سرية مكونة من ستة أشخاص اعتقلتها الشرطة المغربية. واتصلوا به لأول مرة عندما كان في طريقه لصلاة الفجر» وقالوا له «ستنقذ سوريا وسيسهم ببناء الدولة الإسلامية وسيحصل على وظيفة جيدة ووجد العكس».

qal

إبراهيم درويش

http://www.alquds.co.uk/?p=375027

شفشاون: تكريم الدكتورة رجاء ناجي والفنان عبد اللطيف الخمسي في مهرجان مقريصات

أضيف في 20 يوليوز 2015 الساعة 16:00

ستكون ساكنة مقريصات والجماعات المجاورة، هذا الأسبوع على موعد مع النسخة الخامسة من مهرجان مقريصات السنوي والذي دأبت على تنظيمه جمعية أجيال للتنمية بمقريصات بشراكة مع عدد من الجمعيات المحلية وذلك أيام 23 – 24- 25 و26 يوليوز 2015.

المهرجان الذي أصبح تقليدا سنويا، يرفع هذه السنة شعار:"المقاربة التشاركية في خدمة التنمية المحلية". و قد أعد منظموه طبقا متنوعا من المواد و الفقرات الترفيهية و التثقيفية و الخدمات الاجتماعية.

سيعرف المهرجان في يومه الأول تنظيم كرنفال شعبي تؤثث مفاصله مجموعات تراثية محلية و إقليمية، إضافة إلى لوحات تراثية تعكس مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بمقريصات.هذا و سيتم توزيع جوائز لحفز التفوق الدراسي، و تكريم الأستاذة رجاء ناجي مكاوي.

في اليوم الثاني سيكون الجهور على موعد مع عرض حول أهمية المنتوج المحلي في التغذية الدكتور محمد الفايد، قبل أن يتلقي الجمهور مع أمسية دينية بمشاركة جمعية الصفا لمديح المصطفى بوزان ومجموعة فتيات السلام للحضرة الشفشاونية، فيما سيستفيد عدد من أسر مقريصات من إعذار أطفالها و أنشطة تربوية.

اليوم الثالث سيعرف أمسية فنية بمشاركة مجموعات "بنات الغيوان " وخلود الجيل " و " البسمات ". فيما سيخصص اليوم الأخير من المهرجان أمسية فنية ختامية لفن الطقطوقة الجبلية بمشاركة مجموعتي عبد العالي التوناتي وعبد الطيف الخمسي الذي سيتم تكريم مساره الفني خلالها.

بالموازاة مع هذه الفقرات وعلى امتداد الأيام الأربع للمهرجان، ستعرف مختلف فضاءات مقريصات تنظيم أنشطة رياضية متنوعة تتمثل في سباق على الطريق و دوري في الكرة الحديدية ومسابقة مفتوحة في رماية الصحون الطائرة، فضلا عن ندوة تواصلية حول مؤسسة الوسيط من تنشيط اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة – تطوان والمندوبية الجهوية لمؤسسة الوسيط. كما سيقام طيلة أيام المهرجان معرض للمنتوجات المجالية ومتحف لمعروضات التراث المحلي.

بريس تطوان

http://www.presstetouan.com/news17685.html

المغرب يستهجن تسلل متظاهرين صحراويين لسفارته في فرنسا

First Published: 2015-07-21

السفارة تتقدم بشكوى بعد احتجاج عنيف ضد سياسة الرباط في الهجرة رغم أنها الأولى افريقيا في اعتماد مقاربة انسانية استثنائية تجاه المهاجرين.

ميدل ايست أونلاين

المغرب يسوّي أوضاع معظم المهاجرين

باريس – اعلنت سفارة المغرب في باريس انها قدمت شكوى بعد "تسلل سبعة اشخاص من اصل صحراوي" الى مقرها بعد ظهر الاثنين وهم يرددون شعارات ضد سياسة الهجرة، حسب ما جاء في بيان.

وقال البيان ان هؤلاء الاشخاص السبعة ومن بينهم امرأتان "اقتحموا مدخل سفارة مملكة المغرب في باريس وتوجهوا الى مكتب سعادة السفير".

واضاف ان هؤلاء الاشخاص "رددوا شعارات معادية للمغرب وخصوصا لسياسته المتعلقة بالهجرة وغادروا المقر بعد صدام مع العناصر الامنية الموجة امن السفارة".

وقال البيان ايضا ان السفارة "تعرب عن استغرابها لهذا التسلل وخصوصا للشعارات التي رددت سيما وان المغرب هو البلد الافريقي الوحيد الذي يعتمد سياسة هجرة شاملة ومنفتحة".

وبدأ المغرب العام 2014 تسوية أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء، ضمن سياسة جديدة شملت أكثر من 90 في المئة من المهاجرين غير الشرعيين، وذلك في إطار العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب.

وأعطى العاهل المغربي الملك محمد السادس أوامره نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بناء على توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتسوية ملف الهجرة واللجوء باعتماد مقاربة إنسانية.

من جهة ثانية وعلى صعيد قضية الصحراء المغربية التي اعادتها المملكة الى سيادتها منذ رحيل المستعمر الاسباني في 1975، تتمسك الرباط بتسوية هذا النزاع مع جبهة بوليساريو المدعومة من الجزائر عبر منح الاقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا.

http://www.middle-east-online.com/?id=204242

الجمعية تطالب بفتح تحقيق مع هؤلاء الطلبة حول مقتل الحسناوي

فبراير. كوم
كتب يوم الإثنين 20 يوليو 2015 م على الساعة 14:33
معلومات عن الصورة : صورة ارشيفية

طالب المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بـ »فتح التحقيق مع كل الطلبة من الفصائل والأطراف المشاركة في الأحداث »، المتسببة في مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي، يوم 24 أبريل 2014، و »متابعتهم في نفس الشروط ».

ودعا المكتب المركزي للجمعية، في بيان له، إلى « ضرورة إعادة محاكمة الطلبة المشاركين في الأحداث، في إطار محاكمة عادلة، تتوفر فيها كل الشروط والضمانات القانونية والحقوقية »، و »إطلاق سراح الطلبة الذين ثبت أنهم لم يكونوا بمسرح الأحداث، وإسقاط المتابعة عنهم ».

وسجل المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بناء على مراقبته لمحاكمة طلبة جامعة محمد بن عبد الله بفاس، المعتقلين على خلفية أحداث 24 أبريل 2014، التي أودت بحياة الطالب عبد الرحيم الحسناوي، والمتابعين ضمن الملف الجنائي عدد46/ 15، واستنادا على تقارير فرع فاس سايس في الموضوع، واعتمادا على متابعته لأطوار المحاكمة، « متابعة الطلبة المنتمين لفصيل واحد (النهج الديمقراطي القاعدي)، رغم أن المواجهة، حسب التصريحات الرسمية، شارك فيها فصيلان (النهج الديمقراطي القاعدي والتجديد الطلابي)، واعتقال بعض الطلبة، الذين يؤكد الشهود عدم تواجدهم بمسرح الأحداث، ساعة وقوعها، انتقاما منهم بسبب أنشطتهم ونضالاتهم الطلابية ».

ولم يفت المكتب المركزي للجمعية التذكير بـ »التأثير على القضاء »، في هذه القضية، من خلال « تصريحات كل من رئيس الحكومة، ووزير الداخلية بالبرلمان، ومجموعة من النواب البرلمانيين ». مسجلا « انتفاء مبدأ علنية الجلسات، نظرا للحصار المضروب على محيط المحكمة، ومنع المواطنين من متابعة أطوار المحاكمة »، و »المس بحق الدفاع في الترافع، والمتمثل في التضييقات والمقاطعات المتكررة من طرف هيئة المحكمة، ورفض كل الدفوعات الشكلية والملتمسات بضرورة إحضار الشهود والطبيب الذي أشرف على علاج الضحية، والاطلاع على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع ».

وسجل المكتب المركزي للجمعية، أيضا، « عدم تمتيع المعتقلين، خلال فترة الحراسة النظرية، بحقوقهم المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية (المادتان 66 و67) والمواثيق والعهود الدولية، حق التزام الصمت، حق الاستعانة بالدفاع، إشعار العائلة ». كما أن « الجلسة رفعت قبل إعطاء الكلمة للمتهمين، والنطق بالحكم، خلال مدة قصيرة من المداولة، مما يوحي بأن قرار الإدانة كان قرارا سياسيا وليس قضائيا ».

واعتبر المكتب المركزي أن « الأحداث موضوع المتابعة اندلعت إثر مواجهات بين عدد من الطلبة ينتمون لفصيلين طلابيين بالجامعة؛ نتج عنها سقوط جرحى ومصابين، نقل ثلاثة منهم (محسن الليلوي، وعماد علالي وعبد الرحيم الحسناوي) إلى المستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس لإسعافهم، حيث توفي الطالب عبد الرحيم الحسناوي، عضو منظمة التجديد الطلابي، متأثرا بالجراح التي أصيب بها ».

ولم يفت بيان المكتب المركزي التذكير بـ »مواقف الجمعية المبدئية المنددة بالعنف، أيا كان مصدره، والمدينة لجريمة مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي، وكل الطلبة الذين راحوا ضحية العنف بين الفصائل الطلابية داخل الجامعة (المعطي بوملي، بنعيسى آيت الجيد...)، والداعية إلى احترام الحق في الاختلاف، والالتزام بالحوار الديمقراطي، والحفاظ على الجامعة فضاء لحرية الفكر والبحث والتحصيل العلمي ».

http://www.febrayer.com/223229.html

المركز المغربي لحقوق الإنسان يطالب بالتحقيق في اتهام مسؤولين بـ"التعذيب" بسجن مول البركي بأسفي

حرر من طرف كش24 – عن المساء بتاريخ الثلاثاء 21 يوليوز 2015

كشف حقوقيون بأسفي أن إدارة سجن مول البركي، قامت بالضغط على عدد من نزلاء السجن للتراجع عن شهادات أدلوا بها للجنة تابعة للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، والدرك الملكي، تفيد تورط مسؤولين في انتهاكات لحقوق الإنسان بالسجن ذاته، مشيرين إلى أنهم لما امتنعوا عن الرضوخ لهم، تم تعريضهم للتعذيب، يضيف الحقوقيون في تصريح ل «المساء».

وطالب المركز المغربي لحقوق الإنسان وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بأسفي بفتح تحقيق، لمعرفة حقيقة ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان بمول البركي، خاصة بعد أن «عاين محاميان خلال زيارتهما يوم الأربعاء 15 يوليوز الجاري للسجن، آثار التعذيب وكدمات على معصمي نزيلين تدهورت حالتهما النفسية «.

وجاء في الشكاية، التي توصلت «المساء» بنسخة منها، ووجهت نسخ أخرى إلى كل من وزير العدل والحريات، وقاضي تنفيذ العقوبات لدى المحكمة الابتدائية بأسفي، ورئيسي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمرصد المغربي للسجون، أنه «مباشرة بعد انسحاب اللجنة، قامت إدارة سجن مول البركي بالضغط على المعتقلين للتراجع عن تصريحاتهم، وتغيير أقوالهم، وعدم الإدلاء بشهادتهم، وبعد رفضهم المساومة والامتثال لطلبات الإدارة، شرعت في الانتقام منهم، بواسطة التعذيب بكل أشكاله، وبتلفيقهم تهما واهية، وتحرير محاضر مفبركة، والزج بهم في زنازين فردية لمعاقبتهم».

والتمس المركز المغربي لحقوق الإنسان فرع أسفي، التدخل العاجل من أجل فتح تحقيق حول «جرائم التعذيب، التي يتعرض لها السجناء بمول البركي، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حق كل من ساهم في ارتكابها وإحالتهم على القضاء، باعتبار أن التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون، كما هو وارد في القانون الجنائي المغربي، بعد التعديلات التي طرأت عليه، وخصوصا بعد توقيع المغرب على بروتوكول مناهضة التعذيب، المشار إليه في دستور 2011، ورفع كل القيود عنها، وصدر في هذا الشأن مجموعة من المذكرات وردت على جميع المصالح والإدارات المعنية، تحثها على احترام الأفراد وعدم المس بكرامتهم، وعدم تعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي».

وسبق للمركز أن تقدم لعدة جهات مسئولة بتقارير مفصلة عن «الاختلالات التي يعرفها سجن مول البركي بأسفي، والمنافية للقانون المنظم للسجون23. 98»، والتي يتهم خلالها موظفين ومسئولين بتعريض النزلاء لممارسات ومعاملات حاطة من الكرامة، مما عجل بإيفاد لجن من المندوبية العامة لإدارة والسجون وإعادة الإدماج للتحقيق في الاتهامات الموجهة لمسؤولي السجن. كما استمعت عناصر الدرك الملكي إلى مجموعة من السجناء، أكدوا حسب المركز المغربي لحقوق الإنسان الوقائع، التي جاءت بها التقارير.

http://www.kech24.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%80_a15466.html

مجلس المستشارين يختتم ولايته بعقد اول جلسة سنوية لمساءلة رئيس الحكومة في السياسات العمومية

أضف المقال إلى :

أضيف في 20 يوليوز 2015 الساعة 32 : 22

سيعقد مجلس المستشارين جلستين عموميتين: الأولى تخصص لمناقشة تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور، وذلك يوم الأربعاء 22 يوليوز 2015 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

والثانية تخصص لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وذلك يومالخميس 23 يوليوز 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

http://maarifpress.com/news8926.html

طانطان...وقفة احتجاجية أمام المستشفى بعد وفاة أم و جنينها...

ضيف في 20 يوليوز 2015 الساعة 23:54

الصحراء اليومية/طانطان

وسط إنزال أمني غير مسبوق، نظم العشرات من المواطنين صباح الاثنين 20 يوليوز 2015 وقفة احتجاجية أمام مستشفى الحسن الثاني بطانطان، تضامنا مع عائلة السيدة التي توفيت رفقة جنينها نتيجة الإهمال الطبي ، بدعم من الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وبحضور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان – كلميم ومجموعة من الفعاليات الجمعوية.

و رفع المحتجين عدة شعارات تطالب بفتح تحقيق نزيه ، و زيارة وزير الصحة لتوفير الأطقم الطبية و التجهيزات الضرورية ..، أمام تأثر واضح لمجموعة من أفراد عائلة الضحية و دموع طابعة على محيا أب المرحومة جراء فقدانه لابنته . من بين الشعارات المرفوعة:

بغينا الصحة و التنمية مطالبنا حقوقية

ياوزير يامسؤول هذشي ماشي معقول

صامدون صامدون و بالتحقيق مطالبون

ياصاحب الجلالة طانطان ماهو في حالة

المواطن احتج احتج باركا ماتفرج

هذا عيب هذا عار الحوامل في خطر

هذا مغرب الله كريم لا صحة لا تطبيب..

وأكدت الجمعية المغربية في أن الحق في الحياة حق مقدس، في مستشفى تحول إلى مقبرة ، بفعل تغييب 15 تخصص ، و غياب الجراح و طبيب التخدير و أكدت أنها ستدخل طرف مدني في القضية المعروضة على أنظار العدالة.

الوقفة الناجحة، عكست الواقع الخطير الذي باتت تعيشه أقسام مستشفى طانطان ، والتي لم يبقى حالها كارثيا رغم الوقفات الاحتجاجية والبيانات التنديدية تجاه الوضع المزري.

ونشير إلى أن الوقفة لا تبخس مجهودات الشرفاء و الشريفات الذين يقومون بعملهم بإخلاص و نية حسنة ، رغم الواقع الميداني المر في المستشفى المذكور.

ومباشرة بعد انتهاء الوقفة التضامنية ، تعرض الصحفي أوس رشيد أثناء القيام بواجبه المهني ، لهجوم من مصور تابع لعمالة إقليم ، إذا عمل المعتدي على سب و شتم الصحفي ، وحاول ضربه بكاميرا كبيرة على رأسه أمام مجموعة من النشطاء و رجال الإعلام .. مما خلف موجة استياء عارمة و سط الحاضرين ، مع العلم أن الصحفي عمل على ضبط النفس ، ووضع شكاية في الموضوع لدى الجهات المعنية ..

وشهد مكتب الجريدة في طانطان الأحمر عشية نفس اليوم ، إنزالا امنيا بثلاث سيارات للشرطة ، ليتم تنظيم اجتماع موسع لمجموعة من رجال الإعلام في حي دوار الشيخ عبداتي ..

http://www.saharadiario.com/news9865.html

مجلس المستشارين ينظم جلسة لمناقشة تقرير مجلس اليزمي وجلسة ثانية لتقييم السياسات العمومية

22:24 2015/07/20

برلمانيات

أفاد بلاغ لمجلس المستشارين أن هذا الأخير سيعقد جلستين عموميتين، الأولى تخصص لمناقشة تقرير ''المجلس الوطني لحقوق الإنسان''، طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور، وذلك يوم الأربعاء 22 يوليوز الجاري على الساعة الرابعة بعد الزوال.

والثانية تخصص لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول ''الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية''، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وذلك يوم الخميس 23 يوليوز الجاري على الساعة الثالثة بعد الزوال. وهو للإشارة مقتضى دستوري جديد يتم تفعليه لأول مرة.

هذا وينتظر أن يختم البرلمان بمجلسيه هذا الأسبوع دورة أبريل. وكشفت مصادر مطلعة، أن مجلس المستشارين سجل، خلال هذه الدورة، حصيلة غنية سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي أو الديبلوماسي أو التواصلي خلفت ارتياحا كبيرا لدى رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وأعضاء المكتب الذين نوهوا بالعمل الجماعي الجاد الذي قامت به مختلف مكونات المجلس باعتبار هذه الدورة تعد الأخيرة في عمر الولاية الحالية.

http://www.halanpress.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1/

قضاة ومحامون وحقوقيون يحاكمون الرميد تحت قبة البرلمان

في سياسة 20 يوليو,2015 0

أقام قضاة ومحامون وحقوقيون، محاكمة غيابية لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، وذلك خلال ندوة ترافعية نظمها النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية، بشراكة فعلية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء الماضي بمجلس المستشارين، حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

وأوردت يومية ''الأخبار''، أن الندوة تزامنت مع الجدل الذي أثارته التعديلات التي اقترحها وزير العدل مسنودا بفرق الأغلبية البرلمانية، على القانونيين المذكورين، بعد انسحاب فرق المعارضة من لجنة العدل والتشريع التي خصصت للمصادقة على المشروعين.

وأضافت اليومية، أن منسقة النسيج المدني، جميلة السيوري، أوضحت أن الندوة الترافعية تأتي تداركا للأخطاء الاستراتيجية على مستوى المنهجية والمضمون التي شابت قصور المقاربة التشاركية المعتمدة من طرف وزارة العدل في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والتي غيبت قسرا أهم المكونات الحقوقية والمهنية من محامين وقضاة وكتاب ضبط وعدول وموثقين وخبراء.

وأضافت اليومية، أن ذات المتحدثة أشارت إلى أن النسيج المدني، سجل وجود ردة وانتكاسة دستورية للمشروعين من ناحية عدم وجود أي مقومات لسلطة قضائية حقيقية وفعلية مستقلة وكاملة لانعدام الاستقلال المؤسساتي والإداري والمالي للسلطة القضائية عن وزارة العدل وتبعية النيابة العامة لها، فضلا عن ضعف الضمانات الفردية للقضاة وعلى رأسها عدم إحداث مجلس دولة كهيئة قضائية إدارية عليا.

جورنان

http://journane.ma/info/archives/15041

أمينة وشلح: العملة، البطاقة الوطنية، جواز السفر هي أول ما يجب أن ترسم فيه الأمازيغية

20 تموز 2015 تمازيغت
30 مرات

احتفاء بالذكرى الرابعة لترسيم الأمازيغية، نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لقاءا تواصليا مع عدد من الفاعلين في مجالات الفكر والسياسة، والمجتمع المدني، وذلك بهدف تسليط الضوء على حصيلة ما تحقق بعد مرور أربع سنوات على رسمية الأمازيغية،
ومناقشة الأسئلة الكبرى المتعلقة بأجرأة ترسيم الأمازيغية، وإدماجها الفعلي في مختلف المجالات الحيوية، وذلك مساء يوم الأربعاء 15 يوليوز المنصرم بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

استهلت مداخلات اللقاء بنقطة لوزير الخارجية الأسبق سعد الدين العثماني أشار فيها إلى أن هناك نوعا من التشتت في صفوف المدافعين عن القضية الأمازيغية، ودعا إلى توحيد الصفوف والتعبئة من أجل الدفع في اتجاه إخراج القوانين المفعلة لرسمية الأمازيغية، وإيصال الصوت قويا إلى الذين لم يسمعوه بعد.

ومن جهته أكد خالد الناصري وزير الاتصال في حكومة عباس الفاسي أنه ملتزم من أجل العمل يدا في يد من أجل تفعيل الالتزامات الوطنية الكبرى، وأضاف "لا أخال في المغرب جهة قد تتحفظ على الموضوع.

وحثت الوزيرة السابقة في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، "نجيمة طايطاي"، في مداخلتها على ضرورة الاستمرارية في البناء ومواصلة ما بدأه "ليركام" مشيرة في ذلك إلى المعهد الوطني للغات، وقالت"إن الأمازيغية ليست مسألة لغة، إنما هي ثقافة وطنية غير مرتبطة بالعرق".

ومن جهته قال لحمو أوحلي . وزير سابق– فإن البحث العلمي والنبش في الثقافة والقيم الأمازيغية، وحدها كفيلة بإقناع من لم يقتنع المغاربة، بعدالة هذه القضية، فكل القيم التي يسعى لها الكون من ديمقراطية واحترام للإنسان والبيئة، وغيرها من القيم موجودة في الأمازيغية، وأضاف أن الأمازيغية أقصيت بذريعة الظهير البربري، وتحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية للنهوض بها.

وعن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعترف محمد الصبار أن المجلس لم يهتم بالقدر الكافي بالقضية الأمازيغية، وأن الكل مسؤول عن هذا التقصير، مضيفا قوله أن "الثقافة حق لا يتجزأ من حقوق الإنسان".

وذكرت الممثلة عن حزب الاتحاد الاشتراكي أمينة وشلح أن "أول ما يجب أن ترسم فيه الأمازيغية هي رموز الدولة: العملة، البطاقة الوطنية، جواز السفر"، داعية إلى رد الاعتبار للتراث الأمازيغي المادي واللامادي، وإلى مواصلة البناء في النهوض بالأمازيغية: "أنا مع التراكم وليس مع مسح الطاولة"، في الوقت الذي غاب فيه ممثلو عدد من الأحزاب السياسية رغم توصلهم بدعوة من المعهد.

وعن ممثلي المجتمع المدني، حمَّل بلعيد بودريس عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المسؤولية كاملة للفكر والفعل السياسي المغربي، الذي ولد لدى المغاربة إحساسا تاريخيا بالنقص، وجاءت احتجاجات 20 فبراير لرد الاعتبار للإنسان المغربي انعكست في دستور 2011، وأضاف " كان من المفروض أن تترسم الأمازيغية مباشرة بعد الاستقلال".

وفي مداخلته قال عبد الرحيم العلام ممثلا عن اتحاد كتاب المغرب، إن الاتحاد عرف نقاشات حادة حول الأمازيغية قبل خطاب أجدير بكثير، وحسب العلام كان الاتحاد قد تقدم بمشروع قانون لتنزيل الدستور فيما يتعلق بالأمازيغية، للفريق الاشتراكي في حياة الراحل أحمد الزايدي، ويهم هذا المشروع كيفية إدماج الأمازيغية في كافة المجالات الحيوية وتتبعها، كما تم عرض هذا المشروع على وزارة الثقافة لكن دون جدوى.

وعن الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي تحدث أيت باحسين عن أهم المحطات النضالية التي خاضتها الجمعية في معركة الأمازيغية، منذ تأسيسها في 1967 إلى خطاب 9 ماس 2011 حيث أصبحت الدولة تعبر بنفسها عن مطالب الأمازيغية على حد قول أيت باحسين، "الأمازيغية أصبحت مطلبا حقوقيا"، ودعى ممثل أقدم جمعية أمازيغية بالمغرب إلى التريث وأخذ الوقت الكافي عند الترافع على إخراج قوانين الأمازيغية، كونها مسألة مصيرية.

فيما ركز ممثل منظمة تامينوت على المؤسسات في تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، خاصة منها الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية، لأن النهوض بالأمازيغية مسؤولية مشتركة لكل المغاربة، فهي ليست مرتبطة بمجال دون آخر.

وعن التجمع العالمي الأمازيغي، نبه ميمون الشرقي إلى خطورة هذا التأخير الذي وصفه بالجنوني في تنزيل القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وقال: "هذا التأخير يأتي على حساب السلم الاجتماعي"، وأشار إلى أن المشكل يكمن في غياب الإرادة السياسية وليس في صياغة مشروع القانون التنظيمي.

ومن المنظمات المدعوة، سجل غياب كل من المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة (أزطا) والكونكريس الأمازيغي.

تحدثت مديرة جريدة العالم الأمازيغي أمينة بن الشيخ عن الجهود التي بذلتها لجنة الإعلام في إدماج الأمازيغية في الإعلام العمومي، وفي هذا الصدد وجهت خطابا حادا لوزير الإعلام السابق، "اسمح لي أسي الناصري، أنت عرقلت ورش إدماج الأمازيغية في الإعلام". وقالت ابن الشيخ أن لجنة ملكية لتفعيل الأمازيغية ستكون هي الحل في حالة تعذر انعقاد لجنة مشتركة بين الفاعلين.

فيما دعت عائشة ألحيان إلى وضع خطة ترافعية بتشبيك كل الفعاليات التي تؤمن بعدالة القضية الأمازيغية، وصياغة مشروع للترافع قبل فتح نقاش عمومي حول الموضوع، وأضافت "يجب استحضار البعد الأمازيغي في كل التشريعات".

ومن جانبه عبر حسن إدبلقاسم عن قلقه من خطر خروج قانون تنظيمي يعرقل الأمازيغية بدل النهوض بها، وقال بأن المغرب من الدول التي آمنت بالحريات الفردية وأقصت الحقوق الجماعية كما عبر عن ذلك الحسن الثاني مرارا في مواقفه.

فيما ذهب الباحث علي مصوبري للحديث الأهمية الكبيرة لإدماج الأمازيغية في المنظومة التشريعية المغربية، لما تحمله من قيم نبيلة. المصوبري لبد القادر مطاع في إحدى الندوات "لماذا تقتتل شعوب الشرق الأوسط فيما بينها، لأنهم لا يملكون قيما أمازيغية".

ودعى رشيد رخا عن التجمع العالمي الأمازيغي، الحاضرين إلى الشروع في التفعيل الشعبي للأمازيغية، في أفق تنزيل مقتضيات الدستور.

وفي مداخلة أخيرة وجه منوحي انتقادات للقاء، وقال بأن الفاعلين الأمازيغيين جزء من المشكلة، وأنهم بحاجة إلى نقاشات أكثر علمية من أجل الوقوف على مكامن الخلل، "تمنيت لو كان هذا اللقاء لحظة مكاشفة".

واختتم اللقاء بتحديد يوم 18 أكتوبر كموعد لعقد لقاء علمي حول الترافع من أجل التنزيل الفعلي لرسمية الأمازيغية، وإلى ذلك الحين يفتح بوكوس أبواب المعهد على مصراعيها لكل الفاعلين للاشتغال كلجان في استقلالية تامة.

–

http://www.chnotra.com/

من جديد..النسيج الجمعوي يناقش مشروعي القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى السلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة

18 ساعة مضت

ناقش النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية " مشروعي القانونين التنظيميين المجلس الأعلى السلطة القضائية ، والنظام الأساسي للقضاة "أمام البرلمان، بغية تقديم المذكرة التي أعدها النسيج و الموجهة إلى كل الفاعلين المؤسساتيين: برلمان و حكومة و غيرهم من الفاعلين المدنيين و الاجتماعيين و السياسيين و الإعلاميين. وذلك بدعم من المنظمات الدولية : الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للحقوقيين.

ونظمت الندوة الصحفية من أجل تقديم المقترحات و التوصيات الواردة في المذكرة المعدة من طرف "النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية" التي بلورت بناء على ما حمله دستور 2011 من دعائم لدولة الحق و القانون، وبناءا على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، و مبادئ الأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء التي تم إقرارها في مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة و معاملة المجرمين، والميثاق العالمي للقضاة، و مبادئ بنغالور للسلوك القضائي.

كما استحضرت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الشأن القضائي،و خلاصات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة و مذكرتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السلطة القضائية في المغرب، و الخطب و التوجهات الملكية الداعمة للاستقلال الفعلي و الحقيقي لهذه السلطة . والتي تهم أساسا تقوية استقلالية القضاء وتعزيز دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية كهيئة دستورية ناظمة لها ولاية كاملة على تسيير الشأن القضائي والإشراف على الإدارة القضائية للمحاكم، إلى جانب إحداث و تكريس أعلى هيئة قضائية إدارية بالمملكة، و استقلال جهاز النيابة العامة عن السلطة التنفيذية.

وعمل النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية منذ تأسيسه في 10 يناير 2014 على إيلاء الإصلاح العميق والشامل للقضاء أهمية كبرى، و لذلك انخرط في نقاش واسع بمعية المنظمات الحقوقية الوطنية و الدولية؛ و بادر إلى تنظيم ندوات و ورشات توجت بمناظرة وطنية نتج عنها إعداد مذكرة تتضمن مقترحات و مطالب ذات الصلة بمشروعي القانونين التنظيمين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية و النظام الأساسي للقضاة..

http://www.benimellal-online.com/index.php/permalink/11426.html

مهرجان مقريصات في دورته الخامسة قريبا بإقليم وزان

radinews1
مشاهدة
أخر تحديث : الثلاثاء 21 يوليو 2015 - 12:03 صباحًا
عدد القراءات : 63

جريدة راضي نيوز : متابعة
تطلق جمعية أجيال للتنمية بمقريصات يوم الخميس المقبل،برحاب فضاءات مركز جماعة مقريصات القروية التابعة لعمالة وزان،فعاليات النسخة الخامسة لمهرجانها المنظم تحت شعار''المقاربة التشاركية في خدمة التنمية المحلية''،و ستستمر فعاليات المهرجان خمسة أيام سيخصص اليوم الأول منها لوصلة تواصلية مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تحت عنوان : التحديات الكبرى التي تعرفها إشكالية حقوق الإنسان،و في سياق الأنشطة الثقافية سيكون الجمهور كذلك على موعد مع عرض تحسيسي عن أهمية المنتوج المحلي في التغذية،كما ستقدمالمنطقة موروثها المادي و الشفاهي عبر معرض للمنتوجات المجالية و متحف معروضات التراث المحلي.
و في الجانب الفني ستشهد النسخة الخامسة من المهرجان سهرات غنائية للفنان عبد العزيز أحوزار،و الفنان حمد الله رويشة،و مجموعة بنات الغيوان،و مجموعة الصفا لمدح المصطفى ....

http://radinews.ma/?p=3882

ONU

Droits de l'Homme au Maroc ou le pari gagné de la reconnaissance internationale

De la réconciliation avec le passé à la reconnaissance onusienne des mécanismes nationaux des droits humains, le Maroc a eu l'audace et l'ambition d'aller au bout de son pari, celui de préserver les libertés et la dignité humaine sur tout son territoire.

Ce capital de confiance et de crédibilité a été témoigné au Royaume et à ses institutions par le plus haut organe de l'ONU en avril dernier, au moment du vote d'une nouvelle résolution sur le Sahara marocain.

En seize ans de règne de SM le Roi Mohammed VI, la dynamique des réformes politiques et institutionnelles a valu à Rabat la confiance de la communauté internationale au grand dam de ceux qui, dans le voisinage, continuent de souffler sur les braises du terrorisme et du séparatisme.

Le plus frappant c'est le constat d'ouverture et de stabilité que dresse tout expert à propos de la situation dans les provinces sahariennes comme dans toute autre région marocaine, alors que des zones entières sont à feu et à sang dans les pays voisins.

Pour l'académicien et membre du Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes (CORCAS), Lahcen Mahraoui, le Maroc est de loin le premier pays de la région à interagir sans restriction avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme (CDH) dont il est membre fondateur. C'est dans cet esprit-là que les autorités coopèrent activement avec l'ONU, l'Union européenne et d'autres organisations à la faveur de programmes de sensibilisation et de protection des droits humains. Tel est le cas à juste titre dans les provinces du sud où l'UE apporte un appui conséquent à l'action du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La feuille de route de l'action gouvernementale en la matière émane d'un processus de réforme volontariste et irréversible, comme en témoignent la fin de la poursuite des civils devant les tribunaux militaires et les visites de titulaires des procédures spéciales des Nations unies, souligne M. Mahraoui dans une déclaration à la MAP. Quatre rapporteurs spéciaux ont en effet été invités à visiter le Royaume en moins de deux ans (2014-2015), en plus d'une invitation adressée au rapporteur spécial sur la torture, alors que d'autres pays de la région restent obstinément fermés à de tels mécanismes.

La décision du gouvernement d'interagir positivement et rapidement avec les propositions du CNDH est une autre illustration de l'engagement résolu au plus haut niveau de l'Etat en faveur des droits et libertés. En même temps, l'ONU et ses agences ont favorablement répondu à l'appel ferme de Rabat afin qu'elles assument le rôle historique et éthique qui est le leur pour démontrer toute leur pertinence sur le dossier des droits humains, y compris au Sahara.

L'engagement résolu et la persévérance du Royaume n'ont pas tardé à porter leurs fruits : la résolution 2218 du Conseil de sécurité ignore non seulement la revendication algéro-polisarienne d'élargir le mandat de la Minurso au monitoring des droits humains, mais elle appelle surtout à l'enregistrement et au recensement des populations de Tindouf.

Procéder sans plus tarder à l'identification des populations retenues dans les camps de Tindouf figure désormais en tête des exigences du Conseil de sécurité dans ses résolutions sur la question du Sahara marocain. L'organe exécutif de l'ONU se montre de plus en plus soupçonneux sur le registre des droits humains du Polisario et de l'Algérie, un pays qui déserte ses obligations internationales et ses engagements pris dans le cadre des conventions internationales relatives aux droits des réfugiés.

Mieux encore, les membres du conseil se sont félicités sans équivoque des "efforts indéniables du Maroc sur la voie de la promotion des droits de l'Homme", y compris dans les provinces sahariennes dotées d'antennes du CNDH.

Les avancées du Maroc en matière des droits de l'Homme est une réalité que nul ne peut ignorer, tout autant que l'engagement du Royaume, sous le leadership éclairé de SM le Roi, à consolider le train de développement mis en oeuvre dans toutes les régions du pays sans exclusive de Tanger à Lagouira. Autant de réalisations qui n'ont pas attendu le "Printemps arabe" pour trouver leur expression sur le terrain, comme l'atteste le travail inédit de réconciliation et de mémoire qui a permis au Maroc de tourner la page du passé. Sans oublier la Constitution de 2011 et son appréciable apport à l'ancrage de la culture des droits et la reconnaissance des divers affluents de l'identité marocaine.

12321/4

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Multinationales et droits de l'Homme

Dans les coulisses d'une négociation à l'ONU

● Le Conseil des droits de l'Homme démarre des négociations pour réglementer l'activité des multinationales. Les ÉCO a assisté à ce premier round. Reportage.

14186

Dans la salle XX du Conseil des droits de l'Homme (CDH) à Genève se tient une partie de poker entre les ambassadeurs des nations du Sud et du Nord. Le grande salle du CDH accueillait la première session du groupe de travail intergouvernemental chargé d'élaborer un instrument international juridiquement contraignant pour réglementer les activités des sociétés transnationales et autres entreprises. La première session de ce groupe a réuni 62 États, 8 organisations intergouvernementales et 42 ONG venues du monde entier.

Des États membres du CDH appréhendent avec méfiance cette réunion, alors que, pour les ONG, ce moment est «historique». Le Maroc devait trouver l'équilibre entre son soutien affiché à ce groupe de travail, sans rompre avec les États-Unis et l'Union européenne, réticents à la démarche du groupe sus-cité.

Flash back

Un rappel des faits s'impose. Le CDH a adopté, le 26 juin 2014, une résolution portant sur la création de ce groupe de travail. La résolution 26/09 initiée par l'Équateur et soutenue par l'Afrique du Sud, la Bolivie, Cuba et le Venezuela vise à doter le cadre onusien actuel de mécanismes de réparation pour les victimes de violations des droits de l'Homme par les entreprises et à combler la faiblesse des réglementations nationales quant à exiger des comptes aux groupes transnationaux.

Le Maroc, dans le cadre du groupe Afrique (Afrique du Sud, Algérie, Bénin, Burkina Faso, Congo, Côte d'Ivoire, Éthiopie, Kenya, Maroc et Namibie), ainsi que quatre des pays émergents des BRICS (Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud) ont soutenu l'instauration d'un instrument juridique à l'adresse des multinationales. Ces pays ont exprimé le besoin de se doter de mesures efficaces pour garantir l'accès au recours et à la réparation pour les victimes de violations des droits de l'Homme par des multinationales. «*Nous pensons que les grandes entreprises doivent s'engager dans la responsabilité sociale. L'évolution de l'environnement économique exige le respect accru des normes internationales de la part des ces entreprises*», affirme Mohamed Aujjar, ambassadeur permanent du Maroc auprès de l'ONU à Genève.

Un long processus

Une magnifique œuvre du peintre espagnol Miquel Barceló, installée dans le dôme de la salle, est composée d'une multitude de couleurs vives, symbole de la diversité des 193 nations membres de l'ONU. Le 6 juillet, cette diversité cédait la place à un affrontement entre, d'un côté, les pays du Sud, et de l'autre côté les pays du Nord. Le chef de file de ce groupe, l'Union européenne, donne le ton des futures négociations pour l'adoption de ce traité. Pour sa part, l'ambassadrice de l'Équateur, pays choisi pour présider ce groupe, a eu la délicate tâche de mener à bien les travaux de ces quatre jours.

«*Cette session a permis de recueillir les propositions des États et des autres acteurs sur le contenu, la portée, la nature et la forme du futur instrument international*», souligne Nabila Tbeur, membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ayant pris part à ce groupe de travail. Et d'ajouter : «*Durant cette session, il semblait y avoir un accord sur la nécessité d'un tel instrument; cependant, son contenu et sa portée sont loin de faire l'unanimité entre les États*».

Les pays de l'UE ont exprimé leurs réserves à l'égard d'un tel instrument. Pour leur part, 300 ONG réunies dans la campagne mondiale Stop Impunité des multinationales s'impatientent pour faire avancer les travaux du groupe. Les consultations nationales sur le contenu de cet instrument se poursuivront jusqu'à la troisième session du groupe de travail de juin 2016. C'est un long processus qui ne fait que démarrer... ●

DNES À GENÈVE
SALAHEDDINE LEMAIZI
s.lemaizi@leseco.ma

●●●

Le Maroc, dans le cadre du groupe Afrique, ainsi que quatre des pays émergents des BRICS (Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud) ont soutenu l'instauration d'un instrument juridique à l'adresse des multinationales.

Q/R

Nabila Tbeur
Chargée de mission au CNDH

Les ÉCO : Quelles sont les implications de ce futur texte pour les multinationales installées au Maroc ?

Nabila Tbeur : Pour notre pays, classé deuxième en Afrique en termes d'investissements directs étrangers après l'Afrique du Sud, et qui développe en même temps ses propres investissements à l'étranger, notamment en Afrique, il est important d'accompagner cette nouvelle dynamique internationale et il ne peut s'y dérober. Les investissements étrangers au Maroc ou encore les investisseurs marocains en Afrique sont d'ores et déjà soumis à une réglementation internationale, de plus en plus exigeante au regard du respect des droits de l'Homme par les entreprises. Même si cette régulation relève de la soft law, il n'en demeure pas moins que les investisseurs se montrent de plus en plus vigilants sur la question et exigent l'intégration des normes de droits de l'Homme dans les stratégies de développement durable et de responsabilité sociétale de leurs entreprises.

Comment comptez-vous sensibiliser les différentes parties prenantes à ce thème ?

Le CNDH a lancé en 2012 un dialogue multipartite sur les droits de l'Homme. Il a organisé plusieurs rencontres de sensibilisation avec toutes les parties prenantes publiques et privées et de la société civile, puis un séminaire en février 2013 qui a réuni 200 participants. Par ailleurs, trois études, en cours de publication, ont été réalisées. L'une porte sur l'accessibilité et l'employabilité des personnes en situation de handicap, une autre sur l'harmonisation des lois et politiques du Maroc avec les normes du droit fondamentaux du travail et, enfin, une enquête est en cours sur les droits humains et le travail des femmes ouvrières dans les exploitations agricoles. ●